الشرق
مستمرة في الصدور منذ ١٩٢٥
El Sharq Online
الإلكترونية
العدد

المركز الدولي للعدالة الانتقالية اختتم اعماله عن المفقودين والمخفيين قسرا

اختتمت اول أمس أعمال الطاولة المستديرة التي نظمها المركز الدولي للعدالة الانتقالية في فندق «جيفينور روتانا» حول اقتراح مشروع قانون المفقودين والمخفيين قسرا، المقدم من لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان ولجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين (سوليد)، وناقش المشاركون فيها على مدى يومين سبل العمل على اقرار هذا الاقتراح، وحشد دعم المجتمع والاعلام والمشرعين له.

وتحدث النائب غسان مخيبر في الجلسة الختامية، فشدد على ضرورة «وضع خطة وطنية في هذا الشأن، من خلال منظومة تشريعية وادارية كاملة»، لافتا الى أن «الحق بالمعرفة لعائلات الضحايا الذي يعالجه القانون المقترح، يمكن أن يتكامل مع الحاجة الى العدالة، من حيث تحديد المسؤوليات وانزال العقوبات، ومع الحاجة الى المصالحة، من خلال هيئة الحقيقة والعدالة والمصالحة الواردة في الخطة الوطنية لحقوق الانسان التي ستحال قريبا على مجلس النواب لاقرارها»، مشيرا الى أن «هذه الهيئة تضمنت شقا مهما حول معالجة قضية المفقودين وضحايا الاختفاء القسري». (...)

وتحدث في الجلسة نفسها التي أدارتها منسقة برنامج لبنان في المركز الدولي للعدالة الإنتقالية كارمن أبو جودة، كل من نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا في منظمة «هيومن رايتس ووتش» نديم حوري، الأمين العام لتجمع «وحدتنا خلاصنا» الدكتور مكرم عويس، والصحافية باتريسيا خضر، عن دور المجتمع المدني والاعلام في الدفع باتجاه تبني القانون المقترح.

وفي جلسات أخرى، شدد مدير جمعية «أمم للتوثيق والابحاث» لقمان سليم على ضرورة الاعتراف بحق أهالي الضحايا بالمعرفة.

وتوقع حسن عباس «صعوبة كبيرة في تحويل المسودة إلى قانون لأن ذلك يخالف مصالح الجهات السياسية». وقال: «علينا ألا نحول مسودة القانون إلى مجرد وسيلة تقنية إنما علينا تسييسها بالمعنى الايجابي». ورأى أن «التراشق بين السياسيين لجهة من ارتكب المجازر بينهم يجب أن يتوقف لأن الكل ارتكب» مشددا على «ضرورة أن يتوقف منطق العفو مستقبلا عن أفعال كهذه».

وفي جلسة برئاسة لين معلوف من جمعية «معا من أجل المفقودين»، عرض رئيس فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالاختفاء القسري أو غير الطوعي جيرمي ساركين، الذي يشارك بصفته الشخصية، لنماذج قانونية لمعالجة مشكلة المفقودين في الارجنتين وجنوب افريقيا والبوسنة وايرلندا الشمالية وكولومبيا وزيمبابوي والعراق والميسيسيبي وكمبوديا.

وتحدث مدير السياسات والتعاون لدى اللجنة الدولية لشؤون المفقودين اندرياس كلايزر عن أهمية إنشاء هيئة مستقلة مختصة بقضية الأشخاص المفقودين، عارضا لتجربة البوسنة في هذا المجال. وأشار الى أن ٦٠ في المئة من المفقودين في البوسنة تم تحديد اماكنهم والعثور عليهم.

وتحدثت فاطمة الحاج من جمعية «كفى» عن تجربة العمل على إقرار مشروع قانون حماية النساء من العنف الأسري.

وعرض نيكولا ماركز غرانت من جمعية «استعادة التاريخ والذاكرة في اسبانيا»، لتجربة القبور السرية العائدة الى الحرب الأهلية الاسبانية.

وفي جلسة برئاسة القاضية غادة عون، تحدث المدير التنفيذي وأحد مؤسسي مؤسسة «غواتيمالا لأنثروبولوجيا الطب الشرعي» فريدي بيكيريلي، الذي شارك بين العامين ١٩٩٧ و٢٠٠١ في تحقيقات طب شرعي قامت بها المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، فعرض لتفاصيل تقنية تتعلق بالتعرف على الرفات في المقابر الجماعية وفحوص الطب الشرعي والتعقيدات التي ترافق عملية جمع عينات الحمض النووي.

وختاما كانت كلمة للمحامي نزار صاغية عن الدعاوى التي رفعتها لجنة الاهالي امام القضاء اللبناني حول المقابر الجماعية التي يشتبه باحتوائها على رفات مفقودين.